الاتحاد البرلماني الدولي

Inter-Parliamentary Union

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من قبل

السيدة كلاريسا سورتيس
كاتبة مجلس النواب
برلمان أستراليا

بشأن

"تعديل الدستور الأسترالي: دور مجلس النواب"

دورة المنامة
آذار/مارس 2023

المقدمة

لدى أستراليا دستور مكتوب ينص على برلمان اتحادي من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ. تنص الأحكام النهائية للدستور على مقتضيات تعديل الدستور. (الفصل الثامن، المادة 128)

وفي حين لا يحق للبرلمان وحده تعديل الدستور، إلا أن له دوراً في طرح قانون مقترح لتعديل الدستور، على النحو المنصوص عليه في المادة 128.

التمرير عبر البرلمان

ينبغي تقديم اقتراح لتعديل الدستور عن طريق مشروع قانون في أيّ من مجلسي البرلمان. في معظم النواحي، يكون تمرير مشروع قانون التعديل هو نفسه بالنسبة لمشروع القانون العادي، بما في ذلك ضرورة تمريره في كل مجلس من مجلسي البرلمان.

مناقشات مبدئية وتفصيلية

بالنسبة لمشاريع القوانين العادية، تتم قراءة مشروع قانون التعديل للمرة الأولى عند تقديمه إلى مجلس النواب، وتجرى مناقشة مبدئية قبل قراءة مشروع القانون مرة ثانية. ويلي القراءة الثانية مناقشة للنظر في مشروع قانون التعديل بالتفصيل. تلي هذه المناقشة القراءة الثالثة، وبعد ذلك يتم إرسال مشروع قانون التعديل إلى مجلس الشيوخ.

وتنص المادة 128 على استثناءين في تمرير مشروع قانون يقترح تعديل الدستور.

شرط الأغلبية المطلقة في التصويت النهائي

ينطبق الاستثناء الأول على ما يتعلق بالموافقة على كل مشروع قانون لتعديل الدستور. في القراءة الثالثة، أو المرحلة النهائية من إقرار القانون، ينبغي الموافقة على مشروع القانون بالأغلبية المطلقة (50٪ + 1) من قبل كل مجلس من مجلسي البرلمان.

ويضم المجلس حالياً 151 عضواً، وبالتالي فإن الأغلبية المطلقة هي 76 عضواً. (يضم مجلس الشيوخ 76 عضواً، وبالتالي فإن الأغلبية المطلقة هي 39 عضواً).

وعلى النقيض من ذلك، سيتم تمرير مشروع قانون عادي في مجلس النواب في مرحلة القراءة الثالثة بدعم من أغلبية بسيطة من الأعضاء الحاضرين عند التصويت.

تمرير مشروع قانون التعديل من قبل مجلس واحد فقط

هناك استثناء ثانٍ للتغلب على الخلاف بين المجلسين، بحيث يمرّر أحد المجلسين مشروع قانون التعديل ويرفض المجلس الآخر أو يفشل في تمريره، أو يمرره بتعديل لا يوافق عليه المجلس الذي أنشأه. في هذه الحالة، وبعد ثلاثة أشهر، يحق للمجلس المنشئ تمرير القانون المقترح مرة أخرى بأغلبية مطلقة، مع أو بدون أي تعديل تم إجراؤه أو الموافقة عليه من قبل المجلس الآخر.

وإذا رفض المجلس الآخر مرة أخرى أو فشل في تمرير مشروع قانون لتعديل الدستور، أو أقرّه مع أيّ تعديل لن يوافق عليه المجلس الذي أنشأه، يحق للحاكم العام تقديم القانون المقترح كما اقترحه المجلس الذي أنشأه لناخبي أستراليا في استفتاء عام.

استفتاء جميع الناخبين في أستراليا

حالما يستكمل تمرير مشروع قانون التعديل من خلال مجلسي البرلمان وفق متطلبات المادة 128 من الدستور، إذا كان سيتم إجراء استفتاء، ينبغي تقديم القانون المقترح لاستفتاء الناخبين في كل ولاية وإقليم. ينبغي إجراء الاستفتاء بين شهرين وستة أشهر بعد تمرير القانون المقترح من خلال البرلمان.

حدود التصويت للاستفتاء الدستوري

لإجراء تعديل في الدستور ينبغي طرح اقتراح التعديل لاستفتاء الناخبين الأستراليين إذ ينبغي الموافقة على الاقتراح بأغلبية جميع الناخبين المصوتين، وبأغلبية الناخبين في أغلبية الولايات أيضاً. عندما يتم بلوغ عتبات التصويت تلك في ما يتعلق بالولايات الأسترالية الست، ينبغي تقديم القانون المقترح إلى الحاكم العام للموافقة عليه.

وتتضمن المادة 128 تدبير للحفاظ على سلامة كل ولاية. إذا كان مشروع القانون المعدل يقترح تعديل الدستور عن طريق تقليص التمثيل البرلماني المتناسب لأي ولاية في أيّ من المجلسين، أو الحد الأدنى لعدد ممثلي الولاية في مجلس النواب، أو تعديل حدود الولاية، ينبغي أن يوافق غالبية الناخبين المصوتين في الولاية المتأثرة بالاقتراح على مشروع القانون.

أكثر من 100 عام من نتائج الاستفتاء

منذ الاتحاد الأسترالي في العام 1901 صوّت الأستراليون في استفتاءات لـ 44 اقتراحاً منفصلاً لتعديل الدستور. واحد وثلاثون استفتاء لم يحظ بأغلبية مؤيدة من الناخبين في غالبية الولايات ولا أغلبية مؤيدة من جميع الناخبين. حقق خمسة منها أغلبية مؤيدة من جميع الناخبين ولكن ليس أغلبية مؤيدة من الناخبين في أغلبية الولايات.

ونجحت ثمانية مقترحات فحسب في تأمين الأغلبية اللازمة لإجراء التعديل. أجري الاستفتاء الأخير عام 1999 دون جدوى. تم إجراء آخر استفتاءات ناجحة في العام 1977، حيث أجريت أربعة استفتاءات في وقت واحد ونجحت ثلاثة منها.

الاستفتاءات المستقبلية المحتملة

من المتوقع إجراء الاستفتاء القادم لتعديل الدستور هذا العام، في العام 2023.

وفي العام 2017، اجتمع السكان الأصليون وسكان جزر مضيق توريس في مؤتمر دستوري وطني. إنّ *"بيان أولورو النابع من القلب"* الصادر عن هذا التجمع هو دعوة من السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس من أجل تغيير حقيقي وعملي في أستراليا عبر تقديم اعتراف دستوري من خلال صوت إلى البرلمان وإنشاء "لجنة ماكارات" (Makarrata Commission)، للقيام بعمليات إبرام المعاهدات والافصاح عن الحقيقة.

وأعلن رئيس الوزراء، الذي تولى منصبه في انتخابات عامة في أيار/مايو 2022 هدف الحكومة المتمثل في إجراء استفتاء في النصف الثاني من العام 2023 لتعديل الدستور من أجل تأسيس اعتراف دستوري بشعب أستراليا الأول وتوفير صوت للسكان الأصليين إلى البرلمان.

وتتم مناقشة الآراء والاستفتاء بشكل متزايد في البرلمان وفي جميع أنحاء المجتمع الأسترالي، على الرغم من أن العمليات البرلمانية الرسمية لم تبدأ بعد.

ويسعدني أن أقدم رسالة أخرى حول نتيجة أي عملية تعديل دستوري بدأت هذا العام.

المراجع

الممارسة المتبعة لدى مجلس النواب (النسخة السابعة) – برلمان أستراليا (aph.gov.au)

الممارسة المتبعة لدى مجلس الشيوخ للكاتب أودجور – برلمان أستراليا (aph.gov.au)

ماذا يعني إبداء الرأي للبرلمان؟ - النابع من القلب

UNION INTERPARLEMENTAIRE

INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

from

Ms Claressa SURTEES
Clerk of the House of Representatives
Parliament of Australia

on

"Alteration of the Australian Constitution: Role of the House of Representatives"

Manama Session
March 2023

Introduction

Australia has a written constitution which establishes a bicameral federal parliament comprised of the House of Representatives and the Senate. The final provisions in the Constitution stipulate requirements for alteration of the Constitution. (Chapter VIII, section 128)

While the Parliament may not alone change the Constitution, it nevertheless has a role in initiating a proposed law for altering the Constitution, as prescribed by section 128.

Passage through the Parliament

A proposal to alter the Constitution must be initiated, by means of a bill, in either of the two Houses of the Parliament. In most respects the passage of an alteration bill is the same as for an ordinary bill, including that it must pass each House of the Parliament.

In principle and detail debates

As for ordinary bills, an alteration bill is read a first time on its introduction to the House of Representatives, and an in principle debate takes place before the bill is read a second time. The second reading is followed by debate to consider the alteration bill in detail. This debate is followed by the third reading, after which the alteration bill is sent to the Senate.

Section 128 provides for two exceptions in the passage of a bill proposing to alter the Constitution.

Requirement for an absolute majority in final voting

The first exception applies in relation to the passage of every constitution alteration bill. At the third reading, or final stage of passage, the bill must be agreed to by an absolute majority (50% + 1) of each House of the Parliament.

Currently the House has 151 Members, and so an absolute majority is 76 Members. (The Senate has 76 Senators, and so an absolute majority is 39.)

By contrast, an ordinary bill, will be passed in the House of Representatives at the third reading stage with the support of only a simple majority of Members who are present when the vote is taken.

Alteration bill passed by one House only

A second exception would apply to overcome disagreement between the two Houses, such that an alteration bill passes one House and the other House rejects or fails to pass the bill, or passes it with an amendment to which the originating House will not agree. In this case, after three months, the originating House may again pass the proposed law, with an absolute majority, with or without any amendment made or agreed to by the other House.

If the other House once more rejects or fails to pass the bill to alter the Constitution, or passes it with any amendment to which the originating House will not agree, the Governor-General may submit the proposed law, as last proposed by the originating House, to the electors of Australia at a referendum.

Referendum of all electors of Australia

Once an alteration bill has completed its passage through the two Houses of Parliament, in satisfaction of the requirements of section 128 of the Constitution, if a referendum is to be held, the proposed law must be submitted to a referendum of electors in each State and Territory. The referendum must be held between two and six months after passage of the proposed law through the Parliament.

Voting thresholds for a constitutional referendum

To achieve an alteration of the Constitution, the alteration proposal must be put to a referendum of the Australian electorate in which the proposal must be approved by a majority of all electors voting, as well as by a majority of voters in a majority of States. When those voting thresholds are achieved in terms of the six Australian States, the proposed law shall be presented to the Governor-General for assent.

There is also a measure in section 128 to preserve the integrity of each State. If the amending bill proposes to alter the Constitution by diminishing the proportionate parliamentary representation of any State in either House, or the minimum number of representatives of a State in the House of Representatives, or altering the limits of the State, the majority of electors voting in the State affected by the proposal must approve the bill.

More than 100 years of referendum results

Since Australian Federation, in 1901, Australians have voted in referendums for 44 separate proposals to alter the Constitution. Thirty-one referendums received neither a favourable majority of electors in a majority of States nor a favourable majority of all electors. Five achieved a favourable majority of all electors but not a favourable majority of electors in a majority of States.

Only eight proposals have succeeded in securing the majorities necessary to bring about the amendment. The last referendum was conducted in 1999, unsuccessfully. The last successful referendums were achieved in 1977, when four were conducted at one time and three were successful.

Probable future referendums

It is expected that the next referendum to alter the Constitution will be held this year, in 2023.

In 2017, Aboriginal and Torres Strait Islander peoples gathered at a National Constitutional Convention. The communique from this gathering, the *Uluru Statement from the Heart* is a call by Aboriginal and Torres Strait Islander people for real and practical change in Australia by delivering constitutional recognition through a Voice to Parliament and the establishment of a 'Makarrata Commission', to undertake processes of treaty-making and truth-telling.

The Prime Minister, who came to office at a general election in May 2022, has announced the Government's aim of holding a referendum in the second half of 2023 for alteration of

the Constitution to establish constitutional recognition of Australia's First Nations people and provide for an Indigenous Voice to Parliament.

The Voice and a referendum are being increasingly discussed in Parliament and throughout the Australian community, although formal parliamentary processes are yet to commence.

I would be pleased to make a further communication about the outcome of any process of constitutional alteration commenced this year.

_____

References

House of Representatives Practice (7th edition) – Parliament of Australia (aph.gov.au)

Odgers' Australian Senate Practice – Parliament of Australia (aph.gov.au)

What is a Voice to Parliament? - From The Heart